



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٣٠ ذو القعدة سنة ١٤١٢ هـ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٩٢ م . العدد ٣٨٢٩

الصفحة

الفهرس

٩٨٩	نظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٢	نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاء النظميين
٩٩٠	نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢	نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاء الشرعيين
٩٩١	نظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢	نظام اصدار النفاذ الاردني
٩٩٤	نظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢	نظام معدل لنظام رسوم الامتحانات
٩٩٥	نظام رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢	نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية
	رقم ١١ لسنة ١٩٩٢	
٩٩٩	اتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاملة عليها	
١٠٠٣	اتفاقية بشأن جنسية المراه المتزوجين	
١٠٠٦	اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمراه	
١٠٠٧	اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج	
١٠١٠	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور	
١٠١١	تعليقات معدلة للتعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاتها الخاصة بحالات التجاوز من القائمة المصدرة	
١٠١٢	اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمعية الشبة والافلة الادفستيه الامريكية (ادرا)	
١٠١٦	نقابة اطباء البيطريين الاردنيين	

مديرية المطابع السكرية

مكتبة الناصر

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٥/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٢٦ - لسنة ١٩٩٢
نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين لسنة ١٩٩٢)
ويقرأ مع النظام رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من
تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١-١-١٩٩٢ م .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة -١- من المادة ١٠ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١ - يستحق القاضي والقاضي تحت التدريب علاوة شخصية مقدارها ٢١ ديناراً شهرياً .

٥-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية د. كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاك
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله أنسور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير الداخلية جودت السبول	وزير دولة جمال حنية الخريشة	وزير الأشغال العامة والإسكان وزير المياه والري بالوكالة المهندس سعد هائل السورور	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الشيخ مزالدين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح أرشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الزراعة محمود الشريف
وزير دوله للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاموال محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيشات	وزير الثقافة الدكتور محمود السمرة
وزير التوطين محمد السقاف	وزير التنمية الاجتماعية وزير الصحة بالوكالة الدكتور أمين مصاد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الثقافة الدكتور فايز الخصاونة

نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٥/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٢٧ - لسنة ١٩٩٢
نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة الشرعيين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة الشرعيين لسنة ١٩٩٢)
ويقرأ مع النظام رقم ١٢ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من
تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١-١-١٩٩٢ م .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة -١- من المادة ١٠ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١ - يستحق القاضي علاوة شخصية مقدارها ٢١ ديناراً شهرياً .

٥-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاك
وزير السياحة والآثار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله أنسور	وزير المالية باسل جردانه
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير الداخلية جودت السبول
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الشيخ مزالدين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح أرشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الراغب	وزير الزراعة محمود الشريف
وزير الثقافة الدكتور محمود السمرة	وزير التربية والتعليم الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله أنسور	وزير المالية باسل جردانه
وزير التربية والتعليم الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله أنسور	وزير المالية باسل جردانه	وزير الداخلية جودت السبول
وزير الثقافة الدكتور محمود السمرة	وزير التربية والتعليم الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله أنسور	وزير المالية باسل جردانه
وزير الثقافة الدكتور محمود السمرة	وزير التربية والتعليم الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله أنسور	وزير المالية باسل جردانه

نخس الحس الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٤/٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٢٨ - لسنة ١٩٩٢

نظام إصدار النقد الأردني

صادر بمقتضى المادتين ٢٨ و ٦٥ من قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام إصدار النقد الأردني لسنة ١٩٩٢ م) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكتابات التالية حينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الوزير : وزير المالية
البنك : البنك المركزي الأردني
الحافظ : محافظ البنك

المادة ٣ - يعتبر (الدينار) وحدة النقد الأردني ، ويقسم الى مئة قرش ، ويقسم القرش الى عشرة فلسوس .

المادة ٤ - يصدر البنك اوراق النقد الأردني بالفلتات التالية :-

نصف دينار ،
دينار واحد ،
خمس دينار ،
عشرة دينار ،
مئرون دينار

المادة ٥ - تكون اوصاف ومواصفات اوراق النقد الأردني الصادر بموجب هذا النظام كما يلي :-

الفلتة	اللون	القياس	الوصاف
نصف دينار	مزيج من ألوان متعددة يغلب عليه اللون البني	١٢١ × ٦٢ ملم	زخارف ونقوش من قصر عمرة على وجه الورقة ومنظر عام للقصر على ظهر الورقة .
دينار واحد	مزيج من ألوان متعددة يغلب عليه اللون الأخضر	١٢٧ × ٦٦ ملم	زخارف ونقوش من آثار جرش على وجه الورقة ومنظر لشارع الامم المتحدة الروماني في جرش على ظهر الورقة .
خمس دينار	مزيج من ألوان متعددة يغلب عليه اللون الأحمر	١٤٣ × ٧٠ ملم	زخارف ونقوش من آثار البتراء على وجه الورقة ومنظر للخزنة على ظهر الورقة .
عشرة دينار	مزيج من ألوان متعددة يغلب عليه اللون الأزرق	١٤٩ × ٧٤ ملم	زخارف ونقوش من قلعة الرياض على وجه الورقة ومنظر عام للقلعة على ظهر الورقة .
مئرون دينار	مزيج من ألوان متعددة يغلب عليه اللون البني	١٥٥ × ٧٨ ملم	زخارف ونقوش من بية الصخرة المشرفة على وجه الورقة ومنظر للبيعة على ظهر الورقة .

المادة ٦ - تكون الكتابة على وجه الورقة باللغة العربية وتظهر التفاصيل التالية :-

- تزين صورة جلالة الملك القسم الايمن من الورقة كما تزين الورقة صورة مثلية لجلالته .
- (مبرة البنك المركزي الأردني) ويكتب تحتها عبارة (ورقة نقد صادرة بموجب قانون البنك المركزي الأردني) .
- مئة الورقة بالارقام وبالكتابات .
- الرقم المتسلسل للورقة .
- توقيع كل من الوزير والحافظ .

المادة ٧ - تكون الكتابة على ظهر الورقة وتظهر التفاصيل التالية :-

- عبارة (البنك المركزي الأردني) باللغة الانجليزية .
- مئة الورقة بالارقام وبالكتابات باللغة الانجليزية .
- تاريخ الاصدار باللغتين العربية والانجليزية وبالسنة الميلادية والهجرية .

المادة ٨ - يحتوي الورق المستخدم في طباعة اوراق النقد على خيط امني رفيع .

المادة ٩ - يصدر البنك بمسكوكات النقد الأردني المعدنية بالفلتات التالية :-
دينار واحد ، نصف دينار ، ربع دينار ، عشرة قروش ، خمسة قروش ، قرشان ونصف ، قرش ، نصف قرش .

المادة ١٠ - يكون تركيب مسكوكات النقد الأردني المعدنية واوصافها ومواصفاتها الصادرة بموجب هذا النظام كما يلي :-

الفلتة	التركيب المعدني	القطر	السمكة	الوزن	الشكل	الحافة
دينار واحد	٢٩ ملم ٢٤ مره % نيكل ٧٠ % نحاس	١٨٤ ملم	٢٥ غم	٢٥ غم	مبايعي الاشلاخ	ملساء
نصف دينار	=	١٦٧ ملم	٢٥ غم	٢٥ غم	مبايعي الاشلاخ	ملساء
ربع دينار	=	١٦٧ ملم	٢٥ غم	٢٥ غم	مبايعي الاشلاخ	ملساء
عشرة قروش	٢٨ ملم ٢٦ ملم ٢٢ ملم	١٥ ملم	٧ غم	٧ غم	دائري	مستتبه
خمس قروش	٢٦ ملم	١٢ ملم	٥ غم	٥ غم	دائري	مستتبه
قرشان ونصف	٢٢ ملم	١١ ملم	٣ غم	٣ غم	دائري	مستتبه
قرش	٢٥ ملم	١٦ ملم	٥ غم	٥ غم	دائري	ملساء
نصف قرش	٢١ ملم	١٧ ملم	٤ غم	٤ غم	دائري	ملساء

المادة ١١ - يتشكل وجه مسكوكات النقد الأردني من صورة جانبية لجلالة الملك تحيط بها من الجهتين اليمنى مبرة (الحسين بن طلال) ومن الجهة اليسرى مبرة (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) .

المادة ١٢ - يتشكل ظهر مسكوكات النقد الأردني من الفلته رقبا وكتبة باللغة العربية وكتابة بالخط الانجليزية وكذلك تحوي التاريخ من الميلادي والهجري لسنة الاصدار ومبرة (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) باللغة الانجليزية .

مكتبة الملك

المادة ١٢ - يلغى نظام اصدار النقد الاردني رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي طرأت عليه ، على ان تبقى اوراق النقد والمسكوكات الصادرة بموجبه عملة قانونية مقبولة الى ان يقرر مجلس الوزراء سحبها من التداول وذلك الى جانب اوراق النقد والمسكوكات التي تصدر بموجب هذا النظام .

الحسين بن طلال

٧-٤-١٩٩٢ م .

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء المهندس علي السحيمات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار يوسف حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير المواصلات جمال الصرايرة	وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف المبيضين	وزير المالية ووزير التخطيط بالوكالة باسل جردانه
وزير الداخلية جودت السبول	وزير دولة جمال حديفة الخريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سعد هائل السرور
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي ابو الراغب	وزير الدولة للشؤون البلدية والبيئة محمود الشريف د. عبدالرزاق طيخشات
وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان المدوان	وزير الزراعة ووزير التجمين بالوكالة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة الدكتور هارث البطاينة

الحسين بن طلال

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٥/٩ نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم - ٢٩ - لسنة ١٩٩٢
نظام معدل لنظام رسوم الامتحانات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم الامتحانات لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع النظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٩ الآتية اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصلي باضافة البند التالي برقم ٩ الى الفقرة - ا - منه .
٩ - رسم الاشتراك في امتحان التأهيل للتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة .
فلس دينار
... ٢٠ .

الحسين بن طلال

١-٥-١٩٩٢

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء المهندس علي السحيمات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار يوسف حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبدالله النصور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف المبيضين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه
وزير دولة جمال حديفة الخريشة	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير المياه والري بالوكالة المهندس سعد هائل السرور	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير الداخلية جودت السبول
وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي ابو الراغب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الدولة للشؤون البلدية والبيئة محمود الشريف د. عبدالرزاق طيخشات
وزير دولة سلطان المدوان	وزير الزراعة ووزير التجمين بالوكالة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة الدكتور هارث البطاينة	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة
وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير التربية والتعليم الدكتور عوض خليفات	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير المياه والري بالوكالة المهندس سعد هائل السرور	وزير المالية باسل جردانه
وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير المياه والري بالوكالة المهندس سعد هائل السرور	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبدالله النصور	وزير الزراعة ووزير التجمين بالوكالة الدكتور فايز الخصاونة

مكتبة الملك الحسين

نخيل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين ٢١ و ١٢٠ من الدستور
والمادة العاشرة من قانون الموازنة رقم ١ - لسنة ١٩٩٢
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٠ - لسنة ١٩٩٢
نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر
الحكومية رقم ١١ - لسنة ١٩٩٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٩٢) وينفذ مع النظام رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الأصلي وفقاً لما هو مبين في الجدول المرفق بهذا النظام ويعتبر جزءاً منه .

١٩-٥-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ووزير الدفاع بالوكالة دوقان الهنداوي
وزير المالية باسل جردانه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم فخر الدين	وزير السياحة والأثر ينال حكمت
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير المواصلات عبد الكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور موسى خليفات
وزير دولة جمال حديشة الخريشة	وزير المياه والري ووزير الزراعة بالوكالة المهندس سمير قموار	وزير التخطيط الدكتور زياد فوري
وزير الشباب الدكتور صالح أرشدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس علي أبو الراغب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير الإعلام محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور هبة الزواوي طيشات	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي
وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور أمين حواد المشاقبة	وزير الصحة الدكتور عارف البطينة	وزير التأمين محمد السقا

الفصل ١ : الديوان الملكي الهاشمي . البرنامج :

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١٠١ -	الوظائف المصنفة				
١٠ -	المناصب العليا				
١٠ -	رئيس التشريعات الملكية			١	نقل وظيفة من المادة (١٦)
١٦ -	الهيئة الثانية	الثانية	١		
١٦ -	رئيس التفتيشات الملكية				

جدول رقم - ج -
اجمالي الوظائف في الوزارات والمؤسسات الحكومية « وفقا لاحكام أنظمة الموظفين الخاصة بهــا »

رقمه	الفصل عنوانه	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١ -	الديوان الملكي الهاشمي « المناصب العليا »	٩	١٠	

* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١١٤٤ تاريخ ٢١-٤-١٩٩٢
المتضمن الموافقة على التصديق على الاتفاقيات الدولية التالية والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة .

١ - الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل المنصري والمعاقبة عليه التي تم التوقيع عليها من قبل ممثلين
المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ٥-٦-١٩٧٤م .

٢ - الاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة .

٣ - اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة .

٤ - اتفاقية الرضا بالزواج والمحدد الأدنى لسن الزواج وتسهيل عقود الزواج .

مكتبة الملك

الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاملة عليها

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق بقرار الجمعية العامة ٣٠٦٨ (د-٢٨) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٣

تاريخ بدء النفاذ : ١٨ تموز - يولييه ١٩٧٦ ، طبقا لاحكام المادة ١٥ .

ان الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ،

التي تلحق الى احكام ميثاق الأمم المتحدة التي تعهد فيها جميع الاعضاء بالعمل جماعة وفردا ، بالتعاون مع المنظمة ، لتحقيق الاحترام والمراعاة العالمية لحقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين ،

وإذ تلاحظ بعين الاعتبار الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يعلن ان الناس يولدون جميعا احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق ، وان لكل انسان ان يتمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة في هذا الاعلان ، دون تمييز من أي نوع ، ولا سيما التمييز بسبب العرق واللون او الاصل القومي ،

وإذ تلاحظ بعين الاعتبار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي اعلنت فيه الجمعية العامة انه لا يمكن مقاومة مسار حركة التحرر او عكس وجهتها ، وان من الواجب ، خدمة للكرامة الانسانية والتقدم والعدالة ، وضع حد للاستعمار وجميع اساليب العزل والتمييز المترتبة به .

وإذ تلاحظ ان الدول ، كما تقول الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ، تشجب بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري وتتعمد بمنع وحظر وازالة كل الممارسات المماثلة في الاقاليم الداخلة في ولايتها .

وإذ تلاحظ ان اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاملة عليها قد نصت على ان بعض الاعمال التي يمكن وصفها ايضا بأنها من افعال الفصل العنصري تشكل جريمة بنظر القانون الدولي ،

وإذ تلاحظ ان اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية تصف « الاعمال اللاانسانية الناجمة عن سياسة الفصل العنصري » بأنها جرائم ضد الانسانية .

وإذ تلاحظ ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت عددا من القرارات شجبت فيها سياسات الفصل العنصري وممارساته بوصفها جرائم ضد الانسانية .

وإذ تلاحظ ان مجلس الامن قد شدد على ان الفصل العنصري ومواصلة تعميده وتوسيع مجالاته أمور خطيرة التفكير والتهديد للسلم والامن الدوليين .

واقناعا منها بان من شأن عقد اتفاقية دولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاملة عليها ان يمكن من اتخاذ تدبير اعمل على المستويين الدولي والقومي بغية منع جريمة الفصل العنصري ومعاملة مرتكبيها . قد اتفقت على ما يلي : -

المادة الاولى

١ - تعلن الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ان الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية ، وان الاعمال اللاانسانية الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين ، والمعروفة في المادة الثانية من الاتفاقية هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي ولا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

٢ - تعلن الدول الاطراف في هذه الاتفاقية دجريم المنظمات والمؤسسات والاشخاص الذين يرتكبون جريمة الفصل العنصري .

المادة الثانية

في مصطلح هذه الاتفاقية - تنطبق عبارة « جريمة الفصل العنصري » ، التي تشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الافريقي ، على الاعمال اللاانسانية الاتية ، المرتكبة لفرض اقامة وادامة هيمنة فئة عنصرية على فئة بشرية اخرى من البشر واضطهادها اياها بصورة منهجية :

١ - حرمان عضو او اعضاء في فئة او فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية :

٢ - بالحق اذى خطير ، بدني او عقلي ، باعضاء في فئة او فئات عنصرية ، او بالتعدي على حريتهم او كرامتهم او باخضاعهم للتعذيب او للمعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او الحاطة بالكرامة ،

٣ - بتوقيف اعضاء فئة او فئات عنصرية تعسفا ومنعهم بصورة لا قانونية .

ب - اخضاع فئة او فئات عنصرية ، عمدا ، لظروف معيشة يقصد منها ان تفضي بها الى الهلاك الجسدي ، كليا او جزئيا ،

ج - اتخاذ اية تدابير ، تشريعية وغير تشريعية ، يقصد بها منع فئة او فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد ، وتعتمد خلق ظروف تحول دون النماء لهذه الفئة او الفئات ، وخاصة بحرمان اعضاء فئة او فئات عنصرية من حريات الانسان وحقوقه الاساسية . بما في ذلك الحق في العمل ، والحق في تشكيل نقابات معترف بها ، والحق في التعليم ، والحق في مغادرة الوطن والعودة اليه ، والحق في حمل الجنسية ، والحق في حرية التفتل والاثابة . والحق في حرية الرأي والتعبير ، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلميا ،

د - اتخاذ اية تدابير - بما فيها التدابير التشريعية - تهدف الى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفصولة باعضاء فئة او فئات عنصرية ، ويحظر التزاوج فيها بين الاشخاص المنتسبين الى فئات عنصرية مختلفة ، ونزع ملكية لمعارات المملوكة لفئة او فئات عنصرية او لافراد منها ،

هـ - استغلال عمل اعضاء فئة او فئات عنصرية ، لا سيما باخضاعهم للعمل القسري ،

و - اضطهاد المنظمات والاشخاص ، بحرمانهم من الحقوق والحريات الاساسية ، لمعارضتهم للفصل العنصري .

المادة الثالثة

تقع المسؤولية الجنائية الدولية ، ايا كان الدافع ، على الافراد واطراف المنظمات والمؤسسات وممثلي الدولة ، سواء كانوا متعيينين في اقليم الدولة التي ترتكب فيها الاعمال او في اقليم دولة اخرى :-

١ - اذا قاموا بارتكاب الاعمال المبينة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية ، او بالاشتراك فيه ، او بالتحريض مباشرة عليه ، او بالتواطؤ عليه .

ب - اذا قاموا بصورة مباشرة بالتحريض او التشجيع على ارتكاب جريمة الفصل العنصري او آزروا مباشرة في ارتكابها .

المادة الرابعة

تتعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية :

١ - باتخاذ جميع التدابير ، التشريعية وغير التشريعية ، اللازمة لمنع او ردع اي تشجيع على ارتكاب جريمة الفصل العنصري والسياسات العنصرية الاخرى المماثلة او مظاهرها ، ولمعاقبة الاشخاص المرتكبين لهذه الجريمة .

ب - باتخاذ تدابير تشريعية وقضائية وادارية للتعليم ، وفقا لولايتها القضائية ، وبلاحقة ومحاكمة ومعاقبة الاشخاص المسؤولين عن ارتكاب الاعمال المبينة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية او المتعاضدين بارتكابها ، سواء كان هؤلاء من رعايا هذه الدولة او من رعايا دولة اخرى او كانوا بلا جنسية .

المادة الخامسة

يجوز أن يحاكم المتهمون بارتكاب الأعمال المعددة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية من قبل محكمة مختصة من محاكم أية دولة طرف في الاتفاقية يمكن أن تكون لها ولاية على هؤلاء المتهمين أو من قبل محكمة جزائية دولية تكون ذات ولاية قضائية فيما يتعلق بتلك الدول الأعضاء التي قبلت ولايتها.

المادة السادسة

تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن تقبل وتنفذ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بهدف منع جريمة الفصل العنصري وقمعها ومكافحة مبركها، وبأن توافر في تنفيذ القرارات التي تتخذها هيئات مختصة أخرى في الأمم المتحدة بغية تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

المادة السابعة

- ١ - تعهد الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية بأن تقدم إلى الفريق المنشأ بمقتضى المادة التاسعة تقارير دورية بشأن التدابير التشريعية أو القضائية أو الإدارية أو التدابير الأخرى التي اتخذتها والتي يكون فيها أعمالاً لأحكام الاتفاقية.
- ٢ - تحال نسخ من التقارير إلى اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة الثامنة

لاية دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تطلب السراية هيئة مختصة من هيئات الأمم المتحدة أن تعمد، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، إلى اتخاذ إجراءات تراها مناسبة لمنع ارتكاب جريمة الفصل العنصري وقمعها.

المادة التاسعة

- ١ - يعين رئيس لجنة حقوق الإنسان فريقاً يتألف من ثلاثة من أعضاء لجنة حقوق الإنسان، من هم كذلك ممثلون لدول أطراف في هذه الاتفاقية، بغية النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادة السابعة.
- ٢ - إذا كانت لجنة حقوق الإنسان لاتضم في عداد أعضائها ممثلين لدول أطراف في هذه الاتفاقية، أو كانت تضم أقل من ثلاثة من هؤلاء الممثلين، يعهد الأمين العام للأمم المتحدة، بعد التشاور مع جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية، إلى تعيين ممثل لدولة طرف أو ممثلين لدول أطراف في الاتفاقية ليست أعضاء في لجنة حقوق الإنسان، للاشتراك في عمل الفريق المنشأ طبقاً للفترة من هذه المادة، إلى أن يتم انتخاب ممثلي دول أطراف في الاتفاقية أعضاء في لجنة حقوق الإنسان.
- ٣ - للفريق أن يعقد اجتماعاً للفترة لا تزيد على خمسة أيام، أما قبل افتتاح دورة لجنة حقوق الإنسان أو بعد اختتامها، وذلك للنظر في التقارير المقدمة عملاً بالمادة السابعة.

المادة العاشرة

- ١ - تخول الدول الأطراف في هذه الاتفاقية لجنة حقوق الإنسان سلطة القيام بما يلي:
 - أ - أن تطلب إلى هيئات الأمم المتحدة أن تقوم لدى أعضائها نسخاً من اللوائح بمقتضى المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بلفت نظرهما إلى أية شكوى تتعلق بالأعمال المعددة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية.
 - ب - أن تعد، استناداً إلى تقارير هيئات الأمم المتحدة المختصة والتقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف في هذه الاتفاقية: قائمة بأسماء الأشخاص والمنظمات والمؤسسات وممثلي الدول المتهمين بكونهم مسؤولين عن ارتكاب الجرائم المبينة في المادة الثانية من الاتفاقية، وكذلك أسماء أولئك الذين حركت ضدّهم دول أطراف في الاتفاقية بلاغات قضائية.

ج - أن تطلب إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة بمعلوماتها بمعلومات حول التدابير المتخذة من قبل السلطات المسؤولة عن إدارة الإقليم المسؤولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وجميع الأقاليم الأخرى التي ينطبق عليها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ «د» المؤرخ في ١٤ كانون الأول - ديسمبر ١٩٦٠، إزاء الأشخاص الذين يتهمون بكونهم مسؤولين عن ارتكاب جرائم منصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية والذين يعتقد أنهم يخضعون لولايتها الإقليمية والإدارية.

٢ - بانتظار أن تتحقق أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، السوار في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ «د» لا تحد أحكام هذه الاتفاقية بأي شكل من الأشكال من حق تقديم اللوائح التي ينحصرها هذه الشعوب سكوك دولية أخرى أو منحها إياه منظمة الأمم المتحدة أو وكالاتها المختصة.

المادة الحادية عشرة

- ١ - لا تعتبر الأعمال المعددة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية جرائم سياسية لغرض تسليم المجرمين.
- ٢ - تعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بالقيام، في الحالات المذكورة، بتسليم المجرمين طبقاً لتشريعاتها وللمعاهدات السارية المعمول.

المادة الثانية عشرة

كل نزاع ينشأ بين دول أطراف في هذه الاتفاقية بشأن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها أو تنفيذها ولا يسوى بطريق التفاوض، يعرض على محكمة العدل الدولية إذا طُلب ذلك الدول الأطراف في النزاع، إلا إذا اتفق أطراف النزاع المذكورين على أسلوب آخر للتسوية.

المادة الثالثة عشرة

توقيع هذه الاتفاقية متاح للدول جميعاً. ولاية دولة لم توقع هذه الاتفاقية قبل بدء نفاذها أن تنضم إليها.

المادة الرابعة عشرة

- ١ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٢ - يتم الانضمام بإيداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة الخامسة عشرة

- ١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٢ - لها الدول التي تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام العشرين، يبدأ نفاذ الاتفاقية إزاءها في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع وثيقة انضمامها.

المادة السادسة عشرة

لكل دولة طرف أن تنقض هذه الاتفاقية بأشعار خطي توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويبدأ نفاذ النقص بعد سنة من تاريخ تسلم الأمين العام للأشعار.

المادة السابعة عشرة

- ١ - لا ي دولة طرف أن تطلب، في أي وقت كان، إعادة النظر في هذه الاتفاقية وذلك بأشعار خطي توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٢ - تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات بشأن الخطوات التي قد يتوجب اتخاذها بشأن مثل هذا الطلب.

مكتبة الأمم المتحدة

المادة الثامنة عشرة

- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعلام جميع الدول بالتواريخ التالية :
- التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي يتم بمقتضى المادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة .
 - تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بمقتضى المادة الخامسة عشرة .
 - الشعارات النقض الواردة بمقتضى المادة السادسة عشرة .
 - الشعارات التي تتم بمقتضى المادة السابعة عشرة .

المادة التاسعة عشرة

- تودع هذه الاتفاقية ، التي تتسوى على الحجية نصوصها بالاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والفرنسية ، في محفوظات الأمم المتحدة .
- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال صور مصدقة من هذه الاتفاقية الى جميع الدول .

اتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة

عرضت للتوقيع والتصديق بقرار الجمعية العامة ١٠٤٠ «د ١١» ، المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني - يناير ١٩٥٧

تاريخ بدء النفاذ : ١١ آب - أغسطس ١٩٥٨ ، طبقاً للمادة ٦

انما كانت تفكر ان من حالات تنازع القوانين عملياً على صعيد الجنسية ما يعود بمنشئة الى الاحتكام المتعلقة بفقدان المرأة الجنسية او اكتسابها له كاتيجة للزواج او لاحتلاله او لتغير جنسية الزوج خلال الحياة الزوجية .

واذ تضع في اعتبارها ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعلنت ، في المادة ١٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ان « لكل فرد حق التمتع بجنسية ما » وأنه « لا يجوز ، تسفا ، حرمان اي شخص من جنسيته ، ولا من حقه في تغيير جنسيته » .

وهذا من شأنه ان يضمن للمرأة الجنسية في العمل على بث الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دونما تمييز بين الرجل والمرأة .

قد اتفقت على الاحكام التالية :

المادة - ١ -

توافق كل من الدول المتعاقدة على انه لا يجوز لامتداد الزواج او انحلاله بين احد مواطنيها وبين اجنبي ، ولا لتغير الزوج لجنسيته اثناء الحياة الزوجية ان يكون بصورة آلية ذا اثر على جنسية الزوجة .

المادة - ٢ -

توافق كل من الدول المتعاقدة على انه لا يجوز لاكتساب احد مواطنيها باختياره جنسية دولة اخرى ولا لتخلي احد مواطنيها عن جنسيتها ، ان يتزوج هذا المواطن من الاحتفاظ بجنسيته .

المادة - ٣ -

١ - توافق كل من الدول المتعاقدة على ان الاجنبي المتزوج من احد مواطنيها ، اذا طلبت ذلك ، ان تكتسب جنسية زوجها ، من خلال اجراء جنس امثالي خاص . ويجوز اخضاع منح هذه الجنسية للقيود التي قد تفرضها مصلحة الامن القومي او النظام العام .

٢ - توافق كل من الدول المتعاقدة على انه لا يجوز تاويل هذه الاتفاقية على نحو يجعلها تمس بأي تشريع او تقليد قضائي يسمح للاجنبي التي تزوجت احد رعاياها بان تكتسب ببلد الحق ، اذا طلبت ذلك جنسية زوجها .

المادة - ٤ -

- تتاح هذه الاتفاقية للتوقيع والتصديق من قبل جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة واية دول اخرى تكون او تصبح اعضاء في اية من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، او اطاراً في النظام الاساسي لحكمة العدل الدولية وكذلك جميع الدول التي تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وجهت اليها دعوة على هذا الخصوص .
- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق ، وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة - ٥ -

- يتاح الانضمام لهذه الاتفاقية لجميع الدول المشار اليها في الفقرة ١ من المادة ٤ .
- يقع الانضمام بايداع صك انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة - ٦ -

- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ ايداع صك التصديق او الانضمام المصدق .
- اما الدول التي تصدق هذه الاتفاقية او تنضم اليها بعد ايداع صك التصديق او الانضمام السادس فيبدأ نفاذ الاتفاقية ازاء كل منها في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ ايداع هذه الدولة صك تصديقها او انضمامها .

المادة - ٧ -

١ - تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والموضوعة تحت الوصاية والمستعمرة ، والاقاليم غير المتروبولية الاخرى التي تكون الدولة المتعاقدة مسؤولة عن علاقاتها الدولية . وعلى الدولة المتعاقدة المعنية ، رهنا باحكام الفقرة ٢ من هذه المادة ، ان تعلن ، لدى التوقيع او التصديق او الانضمام ، عن الاقليم او الاقاليم غير المتروبولية التي ستطبق عليها الاتفاقية طعناً كنتيجة لهذا التوقيع او التصديق او الانضمام .

٢ - اذا كان اقليم غير متروبولي ما غير معتبر ، على صعيد الجنسية ، جزءاً من الاقليم المتروبولي ، او اذا كانت القوانين او الاعراف الدستورية في الدولة المتعاقدة او في الاقليم غير المتروبولي تجعل رضا هذا الاقليم ضرورياً لكي تطبق عليه الاتفاقية ، تبذل الدولة المتعاقدة المعنية جهدها للحصول ، خلال فترة اثنتي عشرة شهراً تلي تاريخ توقيعها الاتفاقية ، على رضا الاقليم غير المتروبولي الذي يتطلبه ذلك . وعليها متى تم الحصول على هذا الرضا ، ان تشعر بسمه الامين العام للأمم المتحدة ، واذ ذلك تطبق هذه الاتفاقية على الاقليم او الاقاليم المذكورة في هذا الاعتراف ابتداءً من تاريخ وصوله للأمين العام .

٣ - على ان تنتضاء فترة الاشهر الاثني عشر المذكورة في الفقرة ٢ من هذه المادة ، تقوم الدول المتعاقدة المعنية بإعلام الأمين العام بنتائج مشاوراتها مع الاقاليم غير المتروبولية التي تكون الدول المذكورة مسؤولة عن علاقاتها الدولية والتي لم تعلن انها ترفض انطباق هذه الاتفاقية عليها .

المادة - ٨ -

١ - لاية دولة ، لدى التوقيع او التصديق او الانضمام ، حق ابداء تحفظات بشأن اية مواد في هذه الاتفاقية غير المادتين ١ و ٢ .

٢ - اذا ابدت دولة ما تحفظات وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة ، لا يحول ذلك دون نفاذ مفعول هذه الاتفاقية بين الدولة المحظطة والدول المتعاقدة الاخرى الا بشأن الحكم او الاحكام التي تناولتها التحفظات . ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ نص التحفظات الى جميع الدول الاطراف او التي قد تصبح اطرافاً في هذه الاتفاقية ، واية دولة طرف في الاتفاقية او تصبح طرفاً فيها ان تشعر الأمين العام بانها لا توافق على اعتبار نفسها مرتبطة بالاتفاقية ازاء الدولة المحظطة . ويضمن ان يصدر هذا الاعتراف في حالة الدول الاطراف في الاتفاقية ، خلال الايام التسعين التي تعقب تاريخ البلاغ الصادر من الأمين العام ، وفي حالة الدول التي تصبح اطرافاً في وقت لاحق خلال الايام التسعين التي تعقب تاريخ ايداع صك التصديق او الانضمام . فاذا اصدرت دولة ما شعاراً من هذا النوع لا تطبق الاتفاقية بين الدولة والشعارات الاشارة والدولة صاحبة التحفظات .

مكتبة الأمم المتحدة

٢ - لكل دولة أبدت تحفظا وفقا للفقرة ١ من هذه المادة . في أي حين ، ان تسحب التحفظ كله أو بعضه ، بعد قبوله ، وذلك بإشعار بهذا المعنى يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، ويبدأ سريان مفعول هذا الإشعار في تاريخ استلامه .

المادة - ٩ -

١ - لأي دولة متعاقدة ان تسحب من هذه الاتفاقية بإشعار كتابي موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة . ويبدأ سريان مفعول هذا الانسحاب لدى مرور عام على تاريخ استلام الأمين للإشعار .
٢ - يتوقف نفاذ هذه الاتفاقية بدءا من التاريخ الذي ينفذ فيه الانسحاب الذي يهبط بعدد الأطراف فيها إلى أقل من ستة .

المادة - ١٠ -

كل نزاع ينشأ بين دولتين متعاقدين أو أكثر حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها وتتعذر تسويته عن طريق التفاوض ، يحال إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه بناء على طلب أحد أطرافه ، إلا إذا اتفق هؤلاء الأطراف على طريقة أخرى لتسويته .

المادة - ١١ -

يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإشعار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء المذكورة في الفقرة ١ من المادة ٤ من هذه الاتفاقية :
١ - بالتوقيعات وصكوك التصديق المودعة وفقا للمادة ٤ .
٢ - بصكوك الانضمام المودعة وفقا للمادة ٥ .
٣ - بالتاريخ الذي يبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية وفقا للمادة ٦ .
٤ - بالتعليقات والإشعارات الملقاة وفقا للمادة ٨ .
٥ - بإشعارات الانسحاب الملقاة وفقا للفقرة ١ من المادة ٩ .
٦ - بتوقيف نفاذ الاتفاقية وفقا للفقرة ٢ من المادة ٩ .

المادة - ١٢ -

١ - تودع هذه الاتفاقية ، التي تتساوى لدى الحجة تصورها بالاسبانية والانكليزية والروسية والمينية والفرنسية ، في محفوظات الأمم المتحدة .
٢ - يرسل الأمين العام للأمم المتحدة صورة مصدقة من الاتفاقية إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء المذكورة في الفقرة ١ من المادة ٤ .

«اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة»
عرضتها الجمعية العامة للتوقيع والتصديق بقرارها ٦٤٠ «د» المؤرخ في ٢٠ كانون أول - ديسمبر ١٩٥٢

تاريخ بدء النفاذ : ٧ تموز - يولييه ١٩٥٤ ، وفقا للمادة السادسة .
ان الأطراف المتعاقدة .

رغبة منها في أعمال مبدأ تساوي الرجال والنساء في الحقوق الوارد في ميثاق الأمم المتحدة .
و«عترافا منها بأن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده ، سواء بصورة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية ، والحق في أن تتاح له على قدم المساواة مع سواء فرصة تقلد المناصب العامة في بلده . ورغبة منها في جعل الرجال والنساء يتساوون في التمتع بالحقوق السياسية وفي ممارستها طبقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان .
وقد قررت عقد اتفاقية على هذا القصد وقد اتفقت على الأحكام التالية : -

المادة الأولى

للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز.

المادة الثانية

للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، المنشأة بمقتضى الشريعة الوطني ، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز .

المادة الثالثة

للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى الشريعة الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز .

المادة الرابعة

١ - يفتح باب توقيع هذه الاتفاقية بالنسبة من أي عضو في الأمم المتحدة . وكذلك بالنسبة إلى أية دولة أخرى وجهت إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوة في هذا الشأن .
٢ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة الخامسة

١ - يتاح الانضمام إلى هذه الاتفاقية لجميع الدول المشار إليها في الفقرة ١ من المادة الرابعة .
٢ - يقع الانضمام بإيداع صك انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة السادسة

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم التسعين الذي يلي إيداع صك التصديق أو الانضمام السادس .
٢ - أما الدول التي تصدق الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام السادس فيبدأ نفاذ الاتفاقية إزاءها في اليوم التسعين الذي يلي إيداعها صك التصديق أو الانضمام .

المادة السابعة

إذا حدث أن قدمت أية دولة تحفظا على أي من مواد هذه الاتفاقية لدى توقيعها أو تصديقها إياها أو انضمامها إليها ، يقوم الأمين العام بإشعار من التحفظ إلى جميع الدول التي تكون أو يصبحون أن تصبح أطرافا في هذه الاتفاقية . ولأية دولة تعترض على التحفظ أن تقوم خلال تسعين يوما من تاريخ الإشعار المذكور (أو على إثر اليوم الذي تصبح فيه طرفا في الاتفاقية) أن تشير الأمين العام بأنفسها لا تقبل هذا التحفظ وفي هذه الحالة ، لا يبدأ نفاذ الاتفاقية فيما بين هذه الدولة والدولة التي وضعت التحفظ .

المادة الثامنة

- ١ - لاية دولة أن تتسحب من هذه الاتفاقية إشعار خطي توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويبدأ مفعول هذه الانسحاب لدى انقضاء سنة على تاريخ تلقي الأمين العام للإشعار المذكور .
- ٢ - يبطل نفاذ هذه الاتفاقية اعتباراً من التاريخ الذي يبدأ فيه مفعول الانسحاب الذي يهبط بمعدد الأطراف فيها إلى أقل من خمسة .

المادة التاسعة

أي نزاع ينشأ بين دولتين متعاضدتين أو أكثر حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، ثم لا يسوى عن طريق المفاوضات، يحال بناء على طلب أي طرف في النزاع إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه، ما لم تتفق الأطراف على طريقة أخرى للتسوية .

المادة العاشرة

- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإشعار جميع أعضاء الأمم المتحدة، وجميع الدول غير الأعضاء المشار إليها في الفقرة ١ - من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية بما يلي :
- أ - التوقيعات الحاصلة وصكوك التصديق الواردة وفقاً للمادة الرابعة .
 - ب - صكوك الانضمام الواردة وفقاً للمادة الخامسة .
 - ج - التاريخ الذي يبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية وفقاً للمادة السادسة .
 - د - التبريفات والإشعارات الواردة وفقاً للمادة السابعة .
 - هـ - إشعارات الانسحاب الواردة وفقاً للفقرة ١ - من المادة الثامنة .
 - و - بطلان الاتفاقية وفقاً للفقرة ٢ من المادة الثامنة .

المادة الحادية عشرة

- ١ - تودع هذه الوثيقة، التي تتساوى في الحجية خصوصاً بالأممية والإنجليزية والروسية والصينية والفرنسية، في محفوظات الأمم المتحدة .
- ٢ - يرسل الأمين العام للأمم المتحدة صورة مصدقة إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة وإلى الدول غير الأعضاء المشار إليها في الفقرة ١ - من المادة الرابعة .

اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج

عرضتها الجمعية العامة للتوقيع والتصديق بقرارها ١٧٦٢ ألف (د) المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢

تاريخ بدء النفاذ : ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، وفقاً للمادة ٦

أن الدول المتعاضدة،

رغبة منها، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، في تعزيز احترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً دون تمييز بسبب المذهب أو الجنس أو اللغة أو الدين، وأذ تميد إلى المذاكرة

١ - للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، وهما يتساويان في الحقوق لدى الزواج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله .

- ٢ - لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه بميله .
- وإذا تذكر كذلك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت بالقرار ٨٤٣ (د) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤، أن بعض الأعراف والقوانين والعادات القديمة المتصلة بالزواج وبالإسرة تتنافى مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
- وإذا تذكر من جديد أن على كلمة الدول، بما فيها تلك التي تقع عليها أو تتولى مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو المشمولة بالوصاية حتى نيلها الاستقلال، اتخاذ جميع التدابير المناسبة لإلغاء مثل تلك الأعراف والقوانين والعادات القديمة وذلك بصورة خاصة بتأمين الحرية العامة في اختيار الزوج وبالإلغاء التام لزيجات الأطفال ولخطبة الصغيرات قبل سن البلوغ وبتقرير العقوبات الملائمة عند اللزوم، وإنشاء سجل مدني أو غير مدني تسجل فيه جميع عقود الزواج . قد اتفقت على الأحكام التالية :

المادة ١

- ١ - لا يتمتع الزواج قانوناً إلا برضا الطرفين رضاء كاملاً لا إكراه فيه، وبإمراضيها منه بشخصيهما بعد تأمين العلانية اللازمة وبحضور السلطة المختصة بمقصد الزواج، وبحضور شهود وفقاً لأحكام القانون .
- ٢ - استثناء من أحكام الفقرة ١ أعلاه، لا يكون حضور أحد الطرفين ضرورياً إذا انتفعت السلطة المختصة باستثنائية الظروف وبأن هذا الطرف قد أضر عن رضاه أمام سلطة مختصة وبالمصيغة التي يرضها القانون، ولم يسحب ذلك الرضا .

المادة ٢

تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية باتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتعيين حد أدنى لسن الزواج، ولا يتمتع قانوناً زواج من هم دون هذه السن ما لم تقرر السلطة المختصة الإعفاء من شرط السن لأسباب جدية، لصالح الطرفين المزمع زواجهما .

المادة ٣

تقوم السلطة المختصة بتسجيل جميع عقود الزواج في سجل رسمي مناسب .

المادة ٤

- ١ - تعرض هذه الاتفاقية، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، لتوقيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في أية من الوكالات المتخصصة وتوقيع أية دولة أخرى دعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للدخول طرماً بميثاقها .
- ٢ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٥

- ١ - تعرض هذه الاتفاقية لانضمام جميع الدول المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٤ .
- ٢ - يقع الانضمام بإيداع صك انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٦

- ١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الثامن من صكوك التصديق أو الانضمام .
- ٢ - ويبدأ نفاذ هذه الاتفاقية، إزاء كل دولة تصدقها أو تنضم إليها بعد إيداع الصك الثامن من صكوك التصديق أو الانضمام، في اليوم التسعين من إيداعها صك تصديقها أو انضمامها .

مكتبة الأمم المتحدة

المادة - ٧ -

- ١ - لكل دولة متعاقدة أن تسحب من هذه الاتفاقية بأشعار خطي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويبدأ بمفعول هذا الانسحاب بعد سنة من تاريخ ورود الأشعار إلى الأمين العام .
- ٢ - يبطل نفاذ هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ بدء نفاذ الانسحاب الذي يهبط بعدد الأطراف فيها إلى أقل من ثمانية .

المادة - ٨ -

أي نزاع ينشأ بين أية دولتين متعاقبتين أو أكثر بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ، ثم لايسوى عن طريق المفاوضة ، يحال ، بناء على طلب جميع أطرافه إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه ، ما لم يتفق الأطراف على طريقة أخرى للتسوية .

المادة - ٩ -

- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بأشعار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٤ من هذه الاتفاقية بما يلي :-
- أ - التوقيعات الحاصلة وصكوك التصديق الواردة وفقا للمادة ٤ .
 - ب - صكوك الانضمام الواردة وفقا للمادة ٥ .
 - ج - تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية وفقا للمادة ٦ .
 - د - اعلانات الانسحاب الواردة وفقا للفقرة ١ من المادة ٧ .
 - هـ - البطلان وفقا للفقرة ٢ من المادة ٧ .

المادة - ١٠ -

- ١ - تودع هذه الاتفاقية ، التي تتساوى في الحجية نصوصها بالاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والفرنسية ، في محفوظات الأمم المتحدة .
- ٢ - يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال صورة مصدقة من الاتفاقية إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٤ .

مكتبة الأمم المتحدة

المادة - ٩٤ -

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦١٤ الصادر بتاريخ ٩-٣-١٩٨٩ إلى مجلس الأمة فأدخل عليه المجلس بعض التعديلات .

وقد صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه بشكله المعدل الذي أقره مجلسا الأميان والنواب ونشر في عدد الجريدة الرسمية ٢٨١٣ تاريخ ٢٥-٣-١٩٩٢ ليحل محل القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه .

١٦-٥-١٩٩٢ م .

نائب رئيس الوزراء
ذو الفقار الهنداوي

تعليمات رقم ٥٢ -

تعليمات معدلة للتعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاتها الخاصة بحالات التجاوز عن القائمة المصدقة

- ١ - تسمى هذه التعليمات تعليمات معدلة للتعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ الخاصة بحالات التجاوز عن القائمة المصدقة ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .
- ٢ - استنادا للصلاحيات المخولة الي بموجب الفقرة ٥ من المادة ٤٠ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ وبناء على تنسيب المدير اقرر تعديل نص الفقرة ١/٢ من التعليمات المشار اليها وذلك باضافة البضائع المخزلة تحت وضع الادخال المؤقت لغايات التصنيع والتصدير اليها بحيث يصبح نص الفقرة - المشار اليها - كما يلي : -
- ١ - البضائع المصرح عنها وفق احد الاوضاع الجبركية التالية : -

المبور المادي ، المبور الخاص ،
التراخيص العربي ، اعادة التصدير ،
البضائع المخزلة تحت وضع الادخال المؤقت
لغايات التصنيع والتصدير .

وزير المالية/الجمارك
باسل جردانه

اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وجمعية التنمية والاعانة الانمستية الامريكية (ادرا)

Adventist Development and Relief Agency International (ADRA)
United States of America/Washington D.C.

الفريق الاول : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية، ويمثلها وزير التنمية الاجتماعية .

الفريق الثاني : جمعية التنمية والاعانة الانمستية الدولية / الولايات المتحدة الامريكية والمسجلة في مدينة واشنطن/مقاطعة كولومبيا بتاريخ ١٩ - نوفمبر - ١٩٩٠ ويمثلها السيد جيمس نيرجارد .
(JAMES NEERGAARD)

اتفق الفريقان على تنفيذ البنود التالية :

اولا : التزامات الفريق الثاني :

١ - يقوم الفريق الثاني بفتح فرع له في الاردن بهدف تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية شاملة في المجتمعات المحلية الاردنية عن طريق تعزيز الاكتفاء الذاتي حتى يتمكن افراد من بناء حياة افضل لانفسهم واسرهم .

وتتضمن هذه المشاريع ما يلي : -

- ١ - مشاريع زيادة دخل الاسر الاردنية وتوفير بعض التجهيزات والادوات اللازمة لغايات التدريب المهني في هذا المجال .
- ب - مشاريع زراعية وتنمية ريفية وبرامج ارشاد زراعي واجتماعي للمزارعين والمجتمعات المحلية.
- ج - برامج تدريب ورفع سوية العاملين والمتطوعين في مجالات التنمية الريفية والعمل الاجتماعي.
- د - تقديم المساعدات المعنوية والمادية للاسر المحتاجة والفقيرة في الاردن .
- و - اية برامج ومشاريع يقترحها الفريق الاول .

٢ - يتحمل الفريق الثاني كافة النفقات التي تتربى على افتتاح الفرع المشار اليه اعلاه .

٣ - يجوز للفريق الثاني فتح مكاتب فرعية في محافظات المملكة اذا تطلب العمل ذلك بعد موافقة الفريق الاول الخطية .

٤ - يعين الفريق الثاني ممثلا له في المملكة الاردنية الهاشمية ويحمل نفقاته كما يسمح له بتعيين موظفين لادارة اعمال المكتب ونشاطاته ومشاريعه على ان تكون اولوية التعيين للاردنيين .

٥ - يلتزم الفريق الثاني بانفاق اموال الجمعية داخل حدود المملكة الاردنية الهاشمية وضمن البرامج والاغراض المحددة لها، والمتفق عليها مع الفريق الاول .

٦ - حيث ان الفريق الاول هو الجهة الرسمية المخولة برسم السياسات الاجتماعية وتنفيذها وتنسيق اعمال الجهات كافة التي تعمل في هذا المجال ، فان كافة اعمال الفريق الثاني يجب ان تتم بعرفة وموافقة الفريق الاول وخاصة فيما يتعلق : -

ا - بالخطية السنوية وما تتضمنه من برامج .

ب - بالبرامج والمشاريع خارج الخطة .

ج - الاشراف والتوثيق على جميع السجلات المالية والادارية الخاصة باعمال الفريق الثاني في المملكة .

د - تعيين الموظفين المحليين .

ثانيا : التزامات الفريق الاول : -

- ١ - السماح بادخال الجہات والمواد والمعدات التي ترد الى الفريق الثاني سواء من الخارج او عن طريق بوند عام او خاص لاستعمالها في برامج وخدماته معفاة من الرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الاخرى والتي يتم استيرادها على ان لا تكون من المواد التي لها منيل في الصناعات الاردنية المتعددة مع مراعاة تعليمات دائرة الجمارك العامة بهذا الخصوص .
 - ٢ - اعفاء موجودات الجمعية وممتلكاتها او مقبوضاتها وبرامجها من الضرائب والرسوم الجبركية او اية ضرائب اخرى ، واعفاء الاكراميات التي تدفع لموظفي الجمعية من غير الاردنيين ومن غير المستخدمين المحليين والسواقين والخدم قبل خدمتهم .
 - ٣ - السماح بادخال سيارتين لاعمال الجمعية تحت وضع الادخال المؤقت معفاة من رسوم التسجيل والترخيص وفق الشروط والضمانات التي تقرها دائرة الجمارك العامة .
 - ٤ - السماح لكل موظف اجنبي من موظفي الجمعية الرئيسيين ومن غير المستخدمين المحليين والسواقين والخدم بادخل سيارة واحدة تحت وضع الادخال المؤقت غير معفاة من رسوم التسجيل والترخيص وفق الضمانات والشروط التي تضعها دائرة الجمارك العامة ، وبعد الاستئناس برأي وزارة الخارجية .
 - ٥ - اعفاء دخل الجمعية من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية شريطة ان لا يكون الدخل متائبا من محل يستهدف الربح .
 - ٦ - اعفاء غير الاردنيين من موظفي الجمعية في مقرها وفروعها في المملكة الاردنية الهاشمية باستثناء المستخدمين المحليين والسواقين والخدم بما يلي : -
 - ١ - الرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الاخرى المترتبة على اثاث منازلهم المستورد والمعد للاستعمال الشخصي لهم ولعائلاتهم على ان يكون ذلك خلال ستة اشهر من تاريخ مباشرتهم العمل داخل المملكة ولرفقواحدة فقط ، وحسب الشروط والضمانات التي تضعها دائرة الجمارك العامة .
 - ب - اعفاء دخول موظفي الفريق الثاني من غير الاردنيين ومن غير المستخدمين المحليين والسواقين والخدم من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية عن رواتبهم ومكافآتهم المتأتبة لهم من قبلهم في الجمعية .
 - ج - يحق للفريق الثاني امتلاك العقار المناسب له شريطة موافقة مجلس الوزراء .
 - ٧ - تستثنى المواد الاستهلاكية المستوردة لمقروفرورغ وموظفي الجمعية كالمحروقات والمطور وما شابه ذلك من اية اعمادات جبركية واخصامها للرسوم والضرائب المترتبة عليها .
 - ٨ - تقديم التسهيلات اللازمة لافلية ودخول موظفي الجمعية وضيوهم من الخارج من خلال الحصول على تصاريح من وزارة الداخلية الاردنية ولا يشمل ذلك الاعفاء من الرسوم المقررة لهذه المعاملات .
- ثالثا : حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانجليزية وتنتفع كلتا الصيغتين بذات القوة ، وفي حالة الخلاف تعتبر الصيغة القريبة المرجح المعتبر .
- رابعا : في حالة نشوب اي خلاف قانوني حول تطبيق احكام هذه الاتفاقية تكون محاكم المملكة الاردنية الهاشمية هي المختصة بالنظر في الخلاف .
- خامسا : احكامها هي : -
- ١ - تكون وزارة التنمية الاجتماعية ممثلة للحكومة في جميع الامور المتعلقة بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية .
 - ٢ - في حالة حل الجمعية او انتهاء خدماتها مني المملكة الاردنية الهاشمية تؤول الاصول الثلاثة والابوال المنقولة والودعة المتبقية من الفريق الثاني الى وزارة التنمية الاجتماعية بموافقة مجلس الوزراء .
 - ٣ - يحظر على الفريق الثاني تسجيل اي هيئة او اتحاد مع الغير قبل الحصول على تصريح وزير التنمية الاجتماعية وتصديق مجلس الوزراء .

- ٤ - تسرى على جميع العاملين لدى الفريق الثاني بغض النظر عن جنسيتهم احكام قانون العمل والضمان الاجتماعي الساري المفعول في المملكة الاردنية الهاشمية شريطة ان لا تقل اعمارهم عن ١٦ عاما .
- ٥ - تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من تاريخ توقيعها ويحق للفريق الاول الفاها بقرار يبلغ رسميا للفريق الثاني .
- اما في حالة رغبة الفريق الثاني انتهاء هذه الاتفاقية ، عليه اشعار الفريق الاول برغبته هذه قبل ستة اشهر على الاقل .
- وقعت هذه الاتفاقية في اليوم ٧-٤-١٩٩٢ م . الموافق ٥ شوال ١٤١٢ هـ في مدينة عمان .

الفريق الثاني
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وزير التنمية الاجتماعية
الدكتور أمين المشاقبة

الفريق الاول
ممثل جمعية التنمية والاغاثة الانسانية
الدولية - ادرا -
السيد جيمس نرجارد

مكتبة
الكتاب

امـلـان

يعلن أنه في اليوم السابع من شهر نيسان ١٩٩٢ عقدت الاتفاقية ما بين وزارة الصحة الاجتماعية وجمعية الادفست للتبئة والاغاثة - ادرا - مقرها الولايات المتحدة الأمريكية .
وتهدف الى انشاء فرع للجمعية في عمان لتنفيذ مشاريع تنمية وخدمية شاملة في الاردن ومشاريع زيادة دخل الاسرة الاردنية ومشاريع زراعية وتبئية ريفية ، وتقديم المساعدات النقدية والعينية للاسر المحتاجة والفقيرة في الاردن .
وبناء على ذلك تم فتح فرع للجمعية في المملكة الاردنية الهاشمية تحت رقم ١٠١٣ وفقا لاحكام المادة ١٩ من قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ م .

وزير الصحة الاجتماعية
الدكتور امين المشاقبة

نقابة اطباء البيطريين الاردنيين

ملحق يتضمن اسماء اطباء البيطريين الاردنيين الذين ادو اليمين وسدوا الرسوم المطلوبة منهم حتى ٣١-٥-١٩٩٢ م .

اسم الطبيب	اسم الطبيب
حرف - ا -	
الدكتور احمد عبد الفتاح الناطور	الدكتور اسراء سلطان توفيق
الدكتور الياس انور موييس	الدكتور ابراهيم سالم الاتيم
الدكتور الياس احمد بدر	الدكتور احمد عزام حامد
الدكتور ابراهيم عبدالله الدويك	الدكتور احمد محمد حرب الدحيات
الدكتور احمد حمود المناسير	الدكتور اليكس فائق ابو غزاله
حرف - ب -	
الدكتور بسام محمد الشوان	الدكتور بسام محمد مساعده
حرف - ج -	
الدكتور جمال حسين الادهمي	الدكتور جلال محمد ابو زيتون
الدكتور جهاد اسمايل موييدات	الدكتور جمال حسين الزمر
حرف - ح -	
الدكتور حسين علي العمري	الدكتور حسن جوده الغرابلي
الدكتور حامد احمد جابر	
حرف - خ -	
الدكتور خليل حماد الشوابكه	الدكتور خلقي عبدالله المومني
الدكتور خالد خضر غنيهم	الدكتور خالد مفلح القطيشاه
حرف - د -	
الدكتور درويش مصطفى البواب	
حرف - ر -	
الدكتور رقيه عبدالرضا الزفر	
حرف - ز -	
الدكتور زياد فايد زيادي	الدكتور زياد محمود جدمان
الدكتور زياد حنودي المرزوي	
حرف - س -	
الدكتور سمير محمد شميره	الدكتور سمير عيسى بلخوخ
حرف - ش -	
الدكتور شكري عوض النسادات	الدكتور شوقي سليمان المشيني